

16 June 2011

Arabic

---

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٢٢٨

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الخميس، ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد بالينسيا مونيوث ..... (كولومبيا)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٢٢٨ لمؤتمر نزع السلاح. وفي بداية الجلسة العامة لهذا اليوم، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفتنا، سعادة السيدة جيوكوندا أوبيدا، الأمينة العامة لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. فحضورها اليوم يدل بوضوح على الأهمية التي توليها الوكالة لأعمال المؤتمر. وقبل أن أدعو الأمينة العامة لمخاطبة المؤتمر، أود أن أفسح المجال لرئيس مكتب التنسيق التابع للوكالة في جنيف، سعادة سفير البرازيل السيد لويس فيليبي دي ماسيدو سواريس، ليقول بضع كلمات ترحيب بضيفتنا الموقرة.

السيد ماسيدو سواريس (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم في مؤتمر نزع السلاح باسم الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وأود أن أرحب في هذه الجلسة العامة بالأمينة العامة للوكالة، سعادة السفيرة جيوكوندا أوبيدا. وهذه أول زيارة يقوم بها ممثل لتلك الهيئة إلى مؤتمر نزع السلاح. ونعتقد أن خبرة الوكالة القائمة منذ ٤٤ عاماً قد تكون ذات أهمية لهذا المؤتمر.

لقد أنشئت الوكالة بموجب المادة ٧ من معاهدة تلاتيلولكو لضمان تنفيذ الالتزامات الواردة فيها، وهي أول صك ينشئ، في عام ١٩٦٩، منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مأهولة. وبموجب المعاهدة، تعهدت الدول الـ ٣٣ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالامتناع عن المشاركة في اختبار أي سلاح نووي أو استعماله أو تصنيعه أو إنتاجه أو حيازته أو التحكم به وعن تشجيع ذلك أو الإذن به، بشكل مباشر أو غير مباشر. وبموجب النظام المنشأ، تعهدت الدول الحائزة للأسلحة النووية أيضاً باحترام وضع المنطقة بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وحفزت معاهدة تلاتيلولكو مناطق أخرى على اتباع المسار نفسه. فقد أعقبها معاهدات راروتونغا وبليندانا ومنغوليا وآسيا الوسطى. ولكن معاهدة تلاتيلولكو بقيت فريدة من نوعها بإنشائها لهيئة لضمان تنفيذ الالتزامات الواردة فيها - وهي وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ونظراً لطابع هذه الوكالة الفريد، فقد اضطلعت في الأعوام الأخيرة كذلك بدور مهم في تعزيز التنسيق بين مختلف المناطق الخالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك الأعمال التحضيرية لمؤتمري الدول الأطراف والجهات الموقعة على المعاهدات المنشئة لمنطقة خالية من الأسلحة النووية، اللذين عُقدتا في المكسيك في عام ٢٠٠٥ وفي نيويورك في عام ٢٠١٠.

ونحن ممتنون للسفيرة جيوكوندا أوبيدا لاستعدادها لزيارة جنيف بغرض التعريف بعمل الوكالة، وذلك على غرار ما فعلته في العام الماضي في نيويورك، خلال دورة اللجنة الأولى، وستفعله عما قريب في فيينا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدعو الآن الأمانة العامة، السيدة جيوكوندا أوبيدا، لمخاطبة المؤتمر.

السيدة أوبيدا (الأمانة العامة لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) (تكلمت بالإسبانية): إنني ممتنة لأن الفرصة قد أُتيحت لي للمشاركة في هذه الجلسة لمؤتمر نزع السلاح بصفتي الأمانة العامة لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأعتقد أن هذا وقت مؤاتٍ لتبادل برامج جميع الكيانات الإقليمية والدولية الملتزمة بتزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي.

وإذا نظرنا إلى سلسلة التطورات التي بدأت في عام ١٩٤٥ بالتوقيع على ميثاق الأمم المتحدة، تبين لنا أننا إزاء اندفاع جديدة نحو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وكذلك إزاء تحديات جديدة. إن الواقع السياسي العالمي يقتضي إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي، وهذه مسؤولية تتحملها جميع الدول، ولا سيما الحائزة منها للأسلحة النووية، والوكالات المتعددة الأطراف ومنظمات المجتمع المدني كذلك، بطريقتها الخاصة.

وعلى غرار مؤتمر نزع السلاح والهيئات التي سبقته، فإن وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نشطة منذ فترة طويلة، امتدت من لحظة إخلاء المنطقة من السلاح النووي حتى الوقت الراهن وتخللتها فترات من التقدم الأسرع والأبطأ. وفي هذه المرحلة الجديدة، ينصب تركيز الوكالة على إعادة تحديد علة وجود منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الخالية من الأسلحة النووية، وكذلك دورها ليس باعتبارها غاية في حد ذاتها بل وسيلة لتحقيق هدف نزع السلاح النووي بشكل عام وكامل ولا رجعة فيه.

وأود أن أشير إشارة سريعة جداً إلى أن مفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية في المناطق المكتظة بالسكان قد وُضِع موضع التنفيذ في أمريكا اللاتينية بالتوقيع، في عام ١٩٦٧، على معاهدة تلاتيلولكو، التي دخلت حيز النفاذ في عام ١٩٦٩، كما ذكرنا للتو بذلك السفير ماسيدو سواريس. وشهد العام نفسه إنشاء وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي هيئة مهمتها ضمان تحقيق أهداف المعاهدة.

لقد مضت خمس وثلاثون سنة قبل أن تنضم جميع دول المنطقة الـ ٣٣ إلى المعاهدة؛ فقد صدقت عليها كوبا في عام ٢٠٠٢ بعد أن وقعت عليها في عام ١٩٩٥. وشهد مطلع التسعينات من القرن الماضي عدداً كبيراً من التوقيعات و/أو التصديقات: فقد صدقت البرازيل وشيلي والأرجنتين على المعاهدة في عام ١٩٩٤ وانضمت إليها بالكامل ستة من بلدان منطقة البحر الكاريبي بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٧. وقد أظهرت الأعوام الخمسة والثلاثون الطويلة أن إرادة الدول السياسية والقانونية لتعزيز موقعها كمناطق خالية من الأسلحة النووية كانت تزال قوية وأن السبل المنتهجة كانت متعرجة ومتسمة بالبحث عن سبل الاتفاق المحتملة. وكما نعلم كلنا في هذه القاعة، يتطلب بناء الاتفاقات الثقة والمرونة فيما يتعلق بشكلها، وذلك بالنظر إلى الطابع المعقد للسياسة الواقعية التي تشكل عملنا اليومي.

لقد كانت معاهدة تلاتيلولكو أسلوب مواجهة جديداً وضرورياً في سياق كان فيه سباق التسلح النووي على أشده ولم تنقُض سوى بضعة أشهر منذ وقوع أزمة الصواريخ في عام ١٩٦٢ الذي شهد، بطبيعة الحال، أكبر عدد على الإطلاق من التجارب النووية على نطاق كوكب الأرض، ١١٧ منها فوق الأرض و٦١ تحتها. وبقيادة ألفونسو غارسيا روبليس، السفير الفخري ووزير الخارجية المكسيكي السابق، الذي كان موفد المكسيك في هذا المؤتمر لبضع سنوات، أتت معاهدة تلاتيلولكو لمواجهة هذا الوضع ولتوفير نظام وقائي فيما يتعلق بالمستقبل. واليوم، وبعد مرور زهاء ٤٥ عاماً، لا نزال نعتبر أن ذلك القرار كان متبصراً وجاء ثمرة جهود مضيئة. وبخصوص هذه اللحظة التاريخية، سأقتبس العبارات التي قالها الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، يوثانت، أمام اللجنة التحضيرية لنزع السلاح النووي في أمريكا اللاتينية في ١٢ شباط/فبراير ١٩٦٧، وذلك في إشارة إلى معاهدة تلاتيلولكو:

"إن معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية تشكل علامة فارقة مهمة في السعي الطويل والصعب على درب نزع السلاح... وتوفر النظام الأساسي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جزء مأهول من الكرة الأرضية لأول مرة في التاريخ... ويمكن لدول أمريكا اللاتينية أن تفخر، بكل جدارة، بما صنعتها بمبادرتها الخاصة وبجهودها الذاتية".

وبالإضافة إلى ذلك، شكلت معاهدة تلاتيلولكو وقتها مساهمة مهمة في القانون الدولي وإطاراً مرجعياً ونبراساً للمناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية التي نشأت لاحقاً، كما نعلم، في جنوب المحيط الهادئ في عام ١٩٨٥. بمعاهدة راروتونغا وفي جنوب شرق آسيا في عام ١٩٩٥. بمعاهدة بانكوك وفي أفريقيا سنة بعد ذلك في عام ١٩٩٦. بمعاهدة بليندابا. وقد دخلت هذه المعاهدة ومعاهدة آسيا الوسطى حيز النفاذ في عام ٢٠٠٩. وكما نعلم جميعاً، توجد حالياً خمس مناطق خالية من الأسلحة النووية، بالإضافة إلى منغوليا، التي أعلنت نفسها دولة خالية من الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٠.

وفيما يتعلق بمعاهدة تلاتيلولكو نفسها، أود أن أذكر المؤتمر بأنها تشمل ثلاثة عناصر رئيسية لا تزال سارية المفعول، وهي أن الدول، بموجبها:

- ١- توافق على الامتناع عن اختبار أي أسلحة نووية أو استعمالها أو تصنيعها أو إنتاجها أو حيازتها، فتنفادي انتشارها وتساهم في الحفاظ على السلم والأمن في المنطقة؛
- ٢- تعتبر المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وسيلة لتحقيق هدف نزع السلاح العام والتام على أن تتحمل الدول الخائِزة للأسلحة النووية أيضاً مسؤوليات وتقطع التزامات فيما يتعلق بضمان إخلاء المنطقة من السلاح النووي وأن تقوم بذلك، كما فعلت، بالتوقيع والتصديق على البروتوكولين الإضافيين الأول والثاني لمعاهدة تلاتيلولكو؛

٣- تؤكد وتكفل حق الدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وتنشئ نظاماً للمراقبة والالتزامات الدولية.

وأود الآن أن أشير باقتضاب إلى أهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية ودورها الراهن في نزع السلاح النووي.

إن الدول المنتمة إلى المناطق الخالية من الأسلحة النووية قد تصورت تلك المناطق في الأصل كسدود لحماية بعض الأقاليم من انتشار تلك الأسلحة وللحصول على ضمانات من الدول الحائزة لها "بألا تستعملها أو تهدد باستعمالها ضد الأطراف المتعاقدة في المعاهدة". وقد اعترِفَ مراراً في سياق الأمم المتحدة بأهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية وبمساهمتها في السلم والأمن الدوليين والإقليميين، وكذلك بمساهمتها في نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وفي تحقيق أهداف نزع السلاح النووي. إن أهمية هذه المسألة حالية. غير أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية، دون نزع السلاح العام والتام، مشروع في منتصف الطريق. وعلينا أن نقطع بقية الطريق. ولن تكفي الضمانات الأمنية السلبية ما لم تكن شاملة لسكان المناطق الخالية من الأسلحة النووية وللبنشئة جمعاء على حد سواء. إن الدول الـ ١١٤ المنتمة إلى المناطق الخالية من الأسلحة النووية مقتنعة - كما أشارت إلى ذلك مراراً في محافل شتى - بأنه ينبغي اتخاذ خطوات حاسمة من أجل إبرام اتفاق عالمي ملزم قانوناً يضمن عدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد البلدان التي لا تمتلكها. السادة الرئيس وممثلي الدول الأعضاء في المؤتمر والمراقبين المشاركين فيه، إننا، معشر البلدان الواقعة في جميع المناطق الخالية من الأسلحة النووية، نأمل أن يتخذ هذا المؤتمر عما قريب خطوات ذات مغزى في هذا الاتجاه.

واليوم، تتجاوز علة وجود المناطق الخالية من الأسلحة النووية دورها كسدود وقائية أو جزر وفقاً لمفهومها الأصلي، وينبغي أن تتطور إلى أن تحقق غرضها، أي أن تشكل جسوراً في البنية المعقدة لترع السلاح النووي على الصعيد العالمي. إن بلوغ ذلك الهدف هو ما ينبغي أن تنصب عليه الجهود. وأكبر تحدٍّ الآن هو تحديد الكيفية والوقت. وقد بدأ هذا العمل بإنشاء المناطق الخمس الخالية من الأسلحة النووية القائمة حالياً والتي ذكرتها للتو، بالإضافة إلى منغوليا، وعقدت الدول الأطراف في المعاهدات التي تنظمها مؤتمريين، أولهما في عام ٢٠٠٥ وثانيهما في عام ٢٠١٠. ونظّم المؤتمر الأول كلٌّ من المكسيك ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ونسقت شيلي المؤتمر الثاني.

وفي السنوات الأخيرة، أُحرز تقدم أيضاً في مجال إنشاء وتعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وكان عام ٢٠٠٩ مهماً لأنه شهد بدء نفاذ معاهدة بليندايا ومعاهدة آسيا الوسطى. وهذا العام مهم أيضاً: فقد صدق الاتحاد الروسي على بروتوكولات معاهدة بليندايا وأرسلت الولايات المتحدة إلى مجلس الشيوخ بروتوكولات تلك المعاهدة ومعاهدة راروتونغا للتصديق عليها. ونحن نرحب بهذين الحدثين لأنهما يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالتطور والتقدم في هاتين المنطقتين الخاليتين من الأسلحة النووية.

وقد بدأت الدول الأفريقية بدورها، في أيار/مايو من هذا العام، تفعيل مهام اللجنة الأفريقية للطاقة النووية. وينبغي أن نضع في الاعتبار أن هذه هي أول مرة منذ عام ١٩٦٩، الذي دخلت فيه معاهدة تلاتيلولكو حيز النفاذ، تنشئ فيها منطقة أخرى خالية من الأسلحة النووية هيئة متخصصة لمراقبة مدى الامتثال لمقتضيات معاهدتها. ونحن نرحب بالمبادرة الأفريقية. فمن شأنها أن تيسر التنسيق بين المنطقتين. وأود الإشارة هنا إلى أن أحد العوائق الرئيسية لتنسيق أعمال المناطق الخمس الخالية من الأسلحة النووية يتمثل في أنها لم تنشئ كلها هيئات متخصصة تتابع وتكفل الامتثال للمعاهدات ذات الصلة. وبالتالي، فإن الخطوات الجاري اتخاذها في إطار المبادرة الأفريقية ستساعد في تعزيز عمل الكيانات التي تيسر التنسيق والتعاون بين جميع المناطق.

غير أنه لا بد لي من القول إن العمل المشترك بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية لم يبدأ إلا للتو. ومن الضروري تحديد تدابير فعالة لتعزيز وتعميق التنسيق والتعاون فيما بينها. وبالتالي، ترحب وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمقترحات من قبيل دعوة البرازيل إلى إنشاء مجموعة غير رسمية من البلدان الصديقة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية وإبداء المكسيك مرة أخرى اهتمامها بتيسير الجهود المشتركة لهذه المناطق والمساهمة فيها.

وأود أن أدعو أكثر البلدان دينامية في أرجاء العالم الأخرى التي أنشئت فيها هذه المناطق إلى أن تأخذ أيضاً زمام المبادرة قبل المؤتمر الثالث للدول الأطراف الذي سيعقد في عام ٢٠١٥. ومن المتوقع أن يبدأ هذا العمل التحضيري على هامش الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٢.

وتشكل الوثيقتان الختاميتان للاجتماعين اللذين أشرت إليهما آنفاً نقطة انطلاق. ونحن نحتاج الآن إلى تنفيذ البرنامج المشترك للمناطق الخالية من الأسلحة النووية. وسيشكل توحيد جهود هذه المناطق من خلال اتفاقية أو اتفاق لحظر الأسلحة النووية خطوة طبيعية في عملها المشترك بالنظر إلى غرضها الأساسي. ولدى الدول الأعضاء الـ ١١٤ دور مهم تضطلع به في تحقيق هذا الهدف النبيل.

ويمكنني أن أؤكد لكم أن أمانة وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ستواصل العمل، بفضل التزام الدول الأعضاء، من أجل تعزيز المنطقة وبناء الجسور لعالم خال من الأسلحة النووية. ويمكنني أن أؤكد لكم أيضاً أننا سنواصل تنفيذ البرامج التعليمية المتعلقة بترع السلاح النووي. وأود أن أشير هنا باقتضاب إلى أن الوكالة تنظم، منذ عام ٢٠٠٩، دورات تدريبية فيما يتعلق بالتحديات النووية. وسننظم أول دورة بالإنكليزية في حريف هذا العام. ونأمل، بالتالي، أن تستطيع المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية، والبلدان الأخرى المهتمة، المشاركة في السنوات القادمة في هذه الدورة التدريبية التي ترعاها الوكالة. كما أن المشاركة سهلة للغاية حيث تجري إلكترونياً أو عبر

الإنترنت. ونأمل أن تتعزز هذه الدورة التدريبية في السنوات القادمة وأن تساهم بالتالي في التثقيف في مجال نزع السلاح النووي.

ويمكنني أن أؤكد لكم، باسم الوكالة، أننا سنواصل حوارنا مع الدول النووية لكي تغير أو تسحب الإعلانات التفسيرية المقدمة بشأن البروتوكولات الإضافية لدى التوقيع و/أو التصديق عليها. وقد شُرِع في هذه المباحثات مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وروسيا، كما واصلنا مناقشاتنا لمعرفة متى وكيف يمكن المضي في عملنا قدماً بحيث تتيح هذه البيانات التفسيرية أيضاً تعزيز الضمانات المقدمة إلى منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الحالية من الأسلحة النووية.

ويمكنني أيضاً أن أؤكد لكم أننا سنواصل العمل مع منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حتى تصدق على المعاهدة البلدان الثلاثة التي لم تفعل ذلك بعد في منطقتنا، وأنها سنواصل تعزيز التنسيق الفعال بين جميع المناطق الحالية من الأسلحة النووية، وبخاصة فيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي بشكل عام وكامل، وأنها مستعدون للتعاون من أجل إنشاء أو تعزيز مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية. ونحن، في هذا الصدد، نؤيد اهتمام المجتمع الدولي بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، على نحو ما اتفق عليه في العديد من محافل الأمم المتحدة. ومن أجل ذلك، نضع رهن التصرف ما هو متوافر لدينا من الممارسات الجيدة ذات الصلة والدروس المستخلصة من تجربة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وختاماً، سيدي الرئيس، أود أن أشكر السفير لويس فيليبي دي ماسيدو على قيادته الفعالة لتنسيق بعثة المكسيك الدائمة في عام ٢٠١١ لأعمال وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح. ونأمل أن يشكل هذا بداية الحوار المعزز وتبادل المعلومات بين الوكالة والمؤتمر. وأشكر المكسيك على ريادتها لهذا العمل خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٠. وتتعاون غواتيمالا وكوستاريكا وأوروغواي تعاوناً مماثلاً في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وهذا ما تفعله جامايكا مع الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية (كاريكوم).

إن هذه الآليات الخاصة بالتنسيق مع مختلف الهيئات المتعددة الأطراف جديدة بالنسبة لهيئتنا، وهي تساعد في تنسيق عملنا على الصعيد العالمي وتوجيه برنامجنا من أجل مواجهة التحديات الجديدة.

كما أننا سعداء لأن ثلاثة بلدان من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي سترأس هذا العام الجلسات العامة لمؤتمر نزع السلاح. وإنني أتمنى لشيلي وكوبا وكولومبيا النجاح في مهمتها الصعبة. إن هذه البلدان نشيطة جداً في اجتماعات مجلس وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي يضم شيلي إلى جانب بوليفيا

وغواتيمالا والبرازيل وكوستاريكا. وأشيدُ بالدور الريادي الذي تضطلع به هذه البلدان جميعها في الوكالة وبالتزامها القوي بقضية نزع السلاح النووي.

وقد يكون عقد من الزمن أو أكثر قصيراً حينما يقارن مع "المدى الطويل" لتاريخ نزع السلاح. ونحن نأمل أن يثبت لاحقاً أن العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين كان عقد نزع السلاح النووي بشكل عام وكامل. ونتمنى أن يشهد، على الأقل، بناء الجسور التي تفضي بنا إلى تحقيق هذا الهدف النبيل والمشروع.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً جزيلاً، سعادة السفيرة، على بيانك وعلى مساهمتك المهمة في جلسة هذا اليوم. واسمحوا لي بأن أعلق الجلسة برهة قصيرة لمرافقة سعادة السفيرة إلى خارج القاعة.

*رافق الرئيس السيدة أوبيدا إلى خارج قاعة الاجتماعات.*

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** فلنستأنف جلستنا. وأود أن أفتح الآن قائمة المتكلمين لهذا اليوم. وأول متكلم يرد اسمه في القائمة هو السفير أكيو سودا من اليابان.

**السيد سودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** لقد طلبتُ الكلمة لأتكلم باسم اليابان وأستراليا، اللتين تتشاركان في استضافة نشاط الخبراء الجانبي بشأن مسألة إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. إننا نرى أن الشروع الفوري في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في هذه الهيئة هو الخطوة الملموسة التالية والعاجلة من أجل نزع السلاح النووي وعدم انتشاره على الصعيد الدولي. وبغية بناء الثقة والحفاظ على زخم هذه المفاوضات، تتشارك اليابان وأستراليا منذ شباط/فبراير من هذا العام في استضافة أنشطة جانبية للخبراء بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه، أي منذ أسبوعين، عقدنا الجولة الثالثة في قصر الأمم، وحضرها موفدون وخبراء من أكثر من ٤٥ دولة من الدول الأعضاء والدول المشاركة بصفة مراقب في مؤتمر نزع السلاح ومنظمات دولية.

وقد ركز النشاط الجانبي الثالث للمرة الثانية على مسألة التحقق في معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد توليت رئاسة هذا النشاط الجانبي بمساعدة غير عادية من الدكتور برونو بيلو من سويسرا، النائب السابق للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المعني بالضمانات، الذي تولى دور مُيسرٍ مناقشات الاجتماع. وإني بصدد القيام، بصفتي الشخصية، بإعداد تقرير رئاسي مفصّل بشأن هذا النشاط لأقدمه إلى مؤتمر نزع السلاح في جلسة عامة مقبلة. ولكنني أود أن أقدم هذا اليوم لمحّة عامة مقتضبة عن المناقشة التي أجريناها.

ففي اليوم الأول، بدأنا بتقديم ملخص للمناقشة التي جرت أثناء النشاط الجانبي السابق، وعلى وجه التحديد إعادة طرح مسائل من قبيل العلاقة بين التعريف والتحقق وكذلك أغراض التحقق في سياق معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي النصف الثاني

من جلسة اليوم الأول، ركزنا على مختلف أدوات التحقق المنطبقة على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وفي اليوم الثاني، واصلنا مناقشتنا وركزنا على مسألة التحقق فيما يتعلق بمراقب الإنتاج وعلى الأدوات الممكنة للتحقق فيما يتعلق بالمراقب ذات الصلة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ومسألة المعلومات الحساسة وما إلى ذلك.

وفي اليوم الأخير، أي اليوم الثالث، تناولنا مسائل التحقق التي قد تنشأ بموجب معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، مثل المسائل المتعلقة بالهياكل القانونية والمسائل التنظيمية، وأهينا النشاط بجلسة ختامية وبوضع قائمة بالبند المناقشة بشأن التحقق في سياق معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

لقد كانت المناقشات خلال هذه الأيام الثلاثة بشأن العناصر المترابطة لمسألة التحقق شيقة ومفيدة للغاية. ونحن نعتقد أن المناقشة التي جرت خلال النشاط الجاني الثالث وكلا النشاطين الجانيين السابقين ستساعدنا في التركيز على تقييم المسائل المرتبطة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ولا يمكن معالجة كثير من المسائل التي نوقشت والخيارات التي تُظَر فيها إلا في سياق مفاوضات رسمية. ونأمل أن تساهم هذه الأنشطة الجانبية في توليد الزخم اللازم لبدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وأن تنقلنا إلى الأمام خطوة أخرى على الدرب المؤدي إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

ويود وفدا اليابان وأستراليا أن يشكرا كل من شارك في هذا النشاط الجاني من الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح والدول المشاركة بصفة مراقب. وقد أسعدنا أيضاً حضور عدد كبير من الخبراء الذين سافروا في بعض الحالات من مناطق بعيدة للانضمام إلينا في جنيف. إننا نقدر مساهماتهم العظيمة التي أثرت مناقشتنا وفهمنا لهذا الموضوع المهم المتمثل في التحقق في سياق معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

**السيد خيل كاتالينا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):** لقد أخذت الكلمة اليوم لأقدم وثيقة أقرتها إسبانيا وألمانيا وبلغارييا وتركيا ورومانيا والسويد والمكسيك وهولندا، وسعدت بتعميمها في الأسبوع الماضي عن طريق البريد الإلكتروني على جميع الوفود. وستُنشر في غضون فترة قصيرة تحت الرمز CD/1910. وتتضمن وثيقة العمل هذه عناصر معاهدة بشأن المواد الانشطارية. وكما هو معروف جيداً، تؤيد البلدان الثمانية الموقعة عليها الشروع فوراً في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

إننا نشعر بأسف بالغ لأن هذا المؤتمر لم يستطع حتى الآن، لأسباب نعرفها جميعاً، بدء هذه المفاوضات ولأنه، بالتالي، لم ينجز ولايته. وبشير الشلل الحالي، وعدم وجود آفاق للعمل، الشك في مصداقية هذا المحفل وبالتالي في وجوده نفسه.

غير أننا نعتقد أن المجتمع الدولي، رغم الشلل الذي أصاب مؤتمر نزع السلاح، ينبغي أن يواصل تحضيراته لبدء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي هذا السياق، لا بد من أن نرحب بمبادرات بلدان ومنظمات غير حكومية عديدة، من قبيل دعوة أستراليا واليابان إلى سلسلة من الاجتماعات على هامش هذا المؤتمر لمعالجة مختلف جوانب معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. كما نعتقد أنه من المفيد تعميم وثيقة تتضمن أفكارنا بخصوص العناصر المحتملة المتعلقة بهذه المعاهدة.

إننا نعي تماماً أن هذه ليست أول مرة يُقدّم فيها مقترح وثيقة رسمية أو غير رسمية بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونحن نعرف أيضاً أننا لسنا بصدد اقتراح شيء جديد كلياً، ولكننا نأمل أن تكون أفكارنا مفيدة للدول الأخرى في تحضيرها لإجراء مفاوضات في المستقبل.

وحتى تكون أي مناقشة بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية مفيدة، ينبغي أن تبدأ بالتشديد على العناصر التي توحدنا قبل معالجة تلك التي تفرقنا. وسيشكل إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية مساهمة مهمة وخطوة أساسية في اتجاه عالم خال من الأسلحة النووية. ولذلك، من الأهمية بمكان أن يبدأ المجتمع الدولي هذه المفاوضات دون مزيد من التأخير. فالخمول والتخاذل ليسا خيارين مقبولين - ما دام وجود الأسلحة النووية يشكل في حد ذاته خطراً على بقاء الجنس البشري.

إن المسائل الواردة أعلاه قلماً تُطرح للنقاش وهي منطلقات ورقة العمل التي نقدمها اليوم. وكما نعلم جميعاً، فإن جوانب أخرى كثيرة من المسألة مطروحة للنقاش. وتتعرف وثيقتنا بكل هذه البدائل.

فعلى سبيل المثال، تعتمد ورقة العمل، في الفرع المتعلق بالتعريف، نهجاً مفتوح الأفق بالنظر إلى أن الخيار الذي يُعتمد في نهاية المطاف فيما يتعلق بموضوع المعاهدة سيحدد أثرها ومسار تنفيذها. وعلى نفس المنوال، تدرج الوثيقة خيارات شتى فيما يتعلق بمعالجة موضوع مخزونات المواد الانشطارية.

وتتناول الوثيقة بعد ذلك مواضيع أخرى ذات صلة، مثل نقل المواد الانشطارية ومرافق الإنتاج والتخزين. وأخيراً، تعالج الوثيقة مسائل تتعلق بالشفافية والتحقق. ويظهر تصفح الوثيقة أنها لا تشمل أي فرع متعلق بالاستنتاجات. فكذلك ينبغي أن يكون الأمر لأن هذه - ودعوني أؤكد - ليست ورقة موقف. فليست نيتنا في هذه المرحلة سوى المساهمة في النقاش الجاري وإرساء الأساس للمفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وإننا نأمل أن يجد الموفدون الموقرون في هذه المساهمة فائدة للمناقشة.

**السيد إرنانديث باسافي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):** سيدي الرئيس، أود أن أبدأ بتوجيه تحية ترحيب ودية جداً، من خلالكم، إلى السفارة جيوكوندا أوبيدا، الأمينة العامة

لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويسجل وجودها اليوم هنا أول مناسبة تُتاح فيها لهذا المؤتمر فرصة وشرف الترحيب بممثل للوكالة. ونأسف مرة أخرى للخلل الذي يعترى أداء مؤتمر نزع السلاح حيث نفع مجدداً ضحايا للنظام الداخلي ولا يمكننا حتى إجراء حوار موضوعي مع زائر مقرر كالسفيرة جيوكوندا أوييدا. وكنا سنقدر منحنا فرصة وشرف إجراء حوار تفاعلي معها وإلقاء هذا البيان بحضورها.

إن المكسيك تؤيد بيان ممثل البرازيل الدائم الموقر، السفير ماسيدو سواريس. وكحاشية لخطابه، يود وفد بلدي أن يذكر المؤتمر بأن معاهدة ثلاثيولكو، كما اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بذلك في عدة مناسبات منذ اعتماد القرار ٢٢٨٦ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧، كانت بمثابة خطوة مهمة تاريخياً في الجهود الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية وإلى تعزيز السلم والأمن الدوليين. إن روح ثلاثيولكو لا تزال حيّة في المعاهدات التي تنظم مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية في أرجاء أخرى من العالم.

وينبغي أن يتذكر مؤتمر نزع السلاح أن مساحة البلدان الحائزة للأسلحة النووية تشكل ٢٨ في المائة من مساحة كوكب الأرض وتضم ٤٦ في المائة من سكان العالم، بيد أن ٦٠ في المائة من بلدان العالم التي تنتمي إلى المناطق الخالية من الأسلحة النووية تشغل ٥٦ في المائة من مساحة الكرة الأرضية وتضم زهاء ٣٩ في المائة من سكان العالم.

ويقال في كثير من الأحيان إن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الخالية من الأسلحة النووية كانت أول منطقة من هذا القبيل تُنشأ في منطقة مكتظة بالسكان، في حين كان العالم كله، أي كوكب الأرض كله، في واقع الأمر منطقة خالية من الأسلحة النووية حتى عام ١٩٤٥. وفي هذا الصدد، نؤكد مرة أخرى أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية ليست غاية في حد ذاتها أو تديراً لترع السلاح في حد ذاته، بل إنها وسيلة لتحقيق هدف نزع السلاح العام والتام ولا تعوّض بأي طريقة نزع السلاح النووي. وينبغي ألا نغفل أن نزع السلاح النووي يجب أن يشكل هدف نشاطنا السياسي والدبلوماسي داخل مؤتمر نزع السلاح وخارجه.

ونود أن نشكر على النحو الواجب السفيرة جيوكوندا أوييدا على زيارتها ونأمل أن يساهم عمل وصمود وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يوماً ما إسهاماً ملموساً في مفاوضات نزع السلاح.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لتوديع زملائي الموقرين في مؤتمر نزع السلاح لأنني، كما يحدث غالباً في حياة الدبلوماسيين، تسلمت مهمة جديدة - وهي، في هذه الحالة، منصب المدير العام لشعبة منظومة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة في وزارة الخارجية المكسيكية. لقد كانت فترة وجودي في جنيف وجيزة جداً، ولكنها كانت غنية ومجزية للغاية وذلك، على وجه الخصوص، نظراً للفرصة التي أُتيحت لي لتمثيل المكسيك في هذا الحفل المهم.

إنني أهني مهمتي هنا بإحباط شديد لأن المؤتمر لم يستطع، خلال فترة أداي مهمتي في البعثة الدائمة للمكسيك لديه، استعادة إنتاجيته أو الخروج من الطريق المسدود الذي لم يؤدي خلال العقد الماضي إلى أي عمل جوهري. ومن الآن فصاعداً - ومن ثلاثيلوكو في الواقع - سأتابع عن كتب أعمال الدبلوماسيين الموقرين الذين يعربون في هذا المحفل، يوماً بعد يوم، عن التزامهم بترع السلاح النووي، آملاً أن تتمكن عما قريب من بدء عملية تفاوضية متعددة الأطراف داخل مؤتمر نزع السلاح أو خارجه.

وختاماً، أود أن أذكرّ بعبارات السفير ألفونسو غارسيا روبليس الذي حصل، كما تعلمون جميعاً، على جائزة نوبل للسلام لجهوده من أجل تعزيز السلم ونزع السلاح على الصعيد الدولي، بما في ذلك عمله فيما يتعلق بمعاهدة ثلاثيلوكو وفي هذا المؤتمر.

ففي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣، بعد دقائق من اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة، دون أي صوت معارض، قراراً بشأن إخلاء أمريكا اللاتينية من الأسلحة النووية، أدلى السيد ألفونسو غارسيا روبليس بالعبارات التالية التي ثبتت صحة ما تنبأت به:

"إننا لا ننوي التصرف بتهور أو تسرع. وسنتبع نصيحة المثل اللاتيني الحكيم ونسرع ببطء، ولكننا سنسرع. واليوم، وبالقرار التاريخي الذي اعتمده هذه الجمعية العامة، تنطلق أمريكا اللاتينية في طريق نزع السلاح النووي. وإننا مقتنعون بأننا سنحقق هذا الهدف عاجلاً أم آجلاً، لأن بإمكاننا أن نعول على دعم جميع شعوبنا الحماسي وغير المشروط".

وبهذا الاقتباس، أدعو اليوم المندوبين الموقرين إلى مؤتمر نزع السلاح إلى أن يقدموا دعمهم الحماسي والثابت للجهود الرامية إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي وإلى أن يسرعوا لتحقيقه داخل هذا المؤتمر أو خارجه.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً، سعادة السفير، على عباراتكم وأفكاركم. وسننقل رسالتكم إلى الأمانة العامة لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأتمنى لكم كل التوفيق في منصبكم الجديد في المكسيك. وأعطي الكلمة الآن لسفير النمسا.

**السيد شتروهاال (النمسا) (تكلم بالإنكليزية):** شكراً لكم، سيدي الرئيس، واسمحوا لي أولاً وقبل كل شيء بأن أشكر كذلك الأمانة العامة لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على مداخلتها، وأن أضم صوتي إلى صوتكم في الإعراب عن أطيبتنياتنا للسفير إرنانديث من المكسيك في منصبه الجديد. لقد سعدنا طبعاً بتعاونه طوال فترة وجوده هنا في مؤتمر نزع السلاح.

لقد طلبت الكلمة لأشير فقط وبإيجاز إلى البيان الذي ألقيناه في الجلسة العامة غير الرسمية التي عقدها المؤتمر في الأسبوع الماضي والتي تناولت مسألة إعادة تنشيطه. وقدم ذلك

البيان باسم الوفود الـ ٢٩ التالية: أستراليا وإستونيا وألمانيا وأوكرانيا وأيرلندا وإيطاليا وبلجيكا وبلغاريا وتركيا والجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا والسويد وسويسرا وصربيا وفنلندا وكرواتيا وكندا ولاتفيا وليتوانيا والمكسيك والنرويج ونيوزيلندا وهنغاريا وهولندا واليونان وبلدي. ولا ننوي بالتأكيد أن نكرر البيان، ولكن اسمحو لي بأن أشير فقط إلى أننا طلبنا من الأمانة تعميمه بوصفه وثيقة رسمية.

**السيد الجزائري (الجزائر):** سيدي الرئيس، في البداية بودنا أن نقدم شكرنا العميق للسيدة الأمينة العامة لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. إن موضوع المناطق الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يذكرنا بأهمية خلق منطقة من هذا القبيل في الشرق الأوسط. ونحن نعتقد أن هذه الخطوة ستكون عاملاً مساعداً في عملية السلام المتعثرة.

ونود أن نقدم أيضاً تمانينا الخاصة لممثل المكسيك ونتمنى له مزيداً من النجاح في حياته المهنية والخاصة، ونود أن نقول له إننا استفدنا كثيراً من مساهماته سواء في جلسات مؤتمر نزع السلاح أو في مجموعة الـ ٢١، تلك المساهمات التي ساعدت بقدر ما في تعميق النقاشات.

إن النقاشات غير الرسمية التي جرت سابقاً خلال هذه الدورة تحت إشراف منسقين حول مختلف نقاط جدول الأعمال كانت مهمة وثرية جداً. ونجدد شكرنا العميق للسادة المنسقين لقبولهم تولي هذه المسؤولية.

وفي جلسة ١ حزيران/يونيه الماضية، تقدم سعادة سفير إيطاليا بعرض حول النقاشات التي جرت تحت إشرافه كمنسق حول البندين ١ و٢ من جدول الأعمال، والتركيز بصفة عامة على موضوع حظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع أسلحة نووية أو متفجرات نووية أخرى طبقاً للوثيقة CD/1907.

وقد شارك الوفد الجزائري خلال هذه النقاشات سواء حول موضوع حظر إنتاج المواد الانشطارية أو حول البند الثاني من جدول الأعمال الخاص بالوقاية من الحرب النووية والمسائل ذات الصلة بها. وقد تقدم الوفد الجزائري بمساهمته هذه في جلسة ١٨ أيار/مايو ٢٠١١، وقدم خاصة رؤيته حول البند الثاني من جدول أعمال المؤتمر. وفي هذا السياق، نتمنى أن يُدرج السيد المنسق، سعادة سفير إيطاليا، في تقريره الشفهي مساهمة الوفد الجزائري حول هذا البند الثاني من جدول الأعمال. ونتمنى أيضاً أن يعكس التقرير الذي سيُعد لاحقاً طبقاً للفقرة الخامسة من الوثيقة CD/1907، رؤية الوفد الجزائري حول البند الثاني من جدول الأعمال باعتباره يدخل في إطار النقاشات الجارية تحت إشراف المنسق سعادة سفير إيطاليا.

وفي الختام، نود أن نجدد شكرنا لسعادة سفير إيطاليا ولكل المنسقين لما بذلوه من مجهودات، ونتمنى أن تساهم هذه النقاشات في توضيح الرؤى من أجل التقدم في أشغال المؤتمر.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً لكم، سيدي. لقد أحطتُ علماً بتعليقكم.

**السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** يود وفد بلدي الانضمام إلى الوفود الأخرى في تقديم الشكر للأمانة العامة لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على بيانها المهم.

في جلسة المؤتمر العامة التي عُقدت في ١ حزيران/يونيه ٢٠١١، تكلم ممثل إيطاليا الدائم الموقر عن مسألة الجلستين غير الرسميتين اللتين رأسهما في إطار البندين ١ و ٢ من جدول الأعمال خلال الشهر الماضي. وفي المقام الأول، أود أيضاً أن أسجل تقديرنا العميق للطريقة الرائعة التي أديرت بها المشاورات غير الرسمية التي عُقدت برئاسة سفير إيطاليا.

غير أننا نفترض أن السفير الموقر تكلم وفقاً للمادة ٣٠ من النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح، لأن الرؤساء والمنسقين، حسب فهمنا، ملزمون بتقديم تقارير شفوية، بصفتهم الشخصية، عن المناقشات غير الرسمية إلى رئيس مؤتمر نزع السلاح، الذي يضع بالتنسيق مع كل واحد منهم الصيغة النهائية للتقارير على مسؤوليته الخاصة.

ولأن سفير إيطاليا الموقر تكلم رسمياً عن آرائه بشأن المناقشة، فإنني أود أن أعلن أيضاً ما قاله وفد بلدي بالضبط خلال هذه المناقشات غير الرسمية بخصوص ما يسمى ولاية شانون، وهذا نص ما قيل:

"لقد سمعنا إشارات متكررة إلى ولاية شانون باعتبارها أساساً لمعالجة مسألة المخزونات. لقد كان هذا النوع من الغموض البناء الذي وُجد في عام ١٩٩٥، أو بعد ذلك بقليل، سيكفيينا. ولكنه غير كافٍ بالتأكيد في الظروف الراهنة. فبالنظر إلى الترتيبات التمييزية التي وُضعت في منطقتنا والتي أشرنا إليها بتفصيل في الماضي، فلا يمكن معالجة المسألة بأي نوع من الغموض البناء بل ينبغي معالجتها بطريقة جد مباشرة".

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** لقد أحطتُ وبعناية علماً بتعليقكم.

**السيد تسفيكي (صربيا) (تكلم بالإنكليزية):** باسم المجموعة غير الرسمية للدول المشاركة بصفة مراقب، أود أن أعرب عن تقديرنا لعرض سعادة السفيرة جيوكوندا أوييدا، الأمانة العامة لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تتولى تنفيذ معاهدة تلاتيلولكو بشأن إخلاء منطقة أمريكا اللاتينية من الأسلحة النووية.

كما نعرب عن امتناننا للرئاسة الكولومبية لعملية التقييم المفيدة للغاية التي أجريناها خلال الدورتين الماضيتين، وكذلك لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وللسيد تيم كولي نظراً للاستبيانات التي أعدها والتي استرشدت بها مناقشتنا.

وفيما يتعلق بقضيتي عضوية مؤتمر نزع السلاح وتوسيعه، أود أن أشيد بالتأييد الذي أعرب عنه عدد من الدول الأعضاء، خلال عملية التقييم وفي الجلسة المعقودة في ١٧ أيار/مايو على حد سواء، لفكرة بدء مناقشة جدية في المؤتمر بشأن هاتين المسألتين. وقد آن الأوان بالفعل، في رأينا، لإطلاق هذه المناقشة التي ستساهم في تنشيط هذه الهيئة.

وفي هذا السياق، أود أيضاً أن أعتنم الفرصة لأرجو من أمانة مؤتمر نزع السلاح إحاطتنا في الجلسة العامة القادمة بخصوص عملية توسيع عضوية المؤتمر، مع التركيز على التجارب السابقة ودور المنسق/المقرر الخاص في عملية التوسيع.

**السيد مانتييل (الأمانة) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل صربيا على ملاحظته وطلبه. وسنحرص - سنحرص الأمانة - على أن يجري عرضه في الجلسة العامة الرسمية المقبلة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** لقد أحطتُ وبعناية علماً بتعليقاتكم، سعادة السفير، وسأطلب من الأمانة أن تتكرم بفعل ذلك أيضاً.

**السيد داريائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):** اسمحوا لي بأن أنضم إلى غيري في الإعراب عن شكرنا للأمانة العامة الموقرة لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على بيائها المفيد للغاية. كما نود الانضمام إلى غيرنا في تمني كل التوفيق لسفير المكسيك الموقر في مساره المهني الجديد.

إن إحدى المسائل المهمة المتعلقة بعمل مؤتمر نزع السلاح هي مسألة تهيئة جو يساهم في تعزيز الثقة. وإحدى الأدوات الرئيسية في هذا الصدد هي التقيد بالإطار المتفق عليه لأداء مهمة مؤتمر نزع السلاح ومتابعة أعماله على أساس هذا الإطار المتفق عليه.

لقد قررنا عقد بعض الجلسات غير الرسمية بشأن المسائل المتعلقة بجدول أعمال المؤتمر على أساس ورقة العمل CD/WP.565/Rev.1. إن الفقرتين ٥ و ٦ من هذه الوثيقة واضحتان فيما يتعلق بإدارة أعمال المؤتمر، وسأقتبسهما: "إن الرؤساء/المنسقين ملزمون بتقديم تقارير شفوية، بصفتهم الشخصية، بشأن مناقشات مختلف البنود الموضوعية من جدول الأعمال إلى الرئيس الذي يضع، بالتنسيق مع كل واحد منهم، الصيغة النهائية للتقارير، على مسؤوليته الخاصة. ولن تؤثر بأي طريقة في مواقف أعضاء مؤتمر نزع السلاح". ويرد في الفقرة ٦: "في سياق متابعة المشاورات غير الرسمية مع أعضاء مؤتمر نزع السلاح، يجيل الرئيس الحالي، من خلال رسالة موجهة إلى المؤتمر، تقرير الرؤساء الذي يعدونه بصفتهم الشخصية ويقدمونه إليه بشأن الأعمال التي يضطلعون بها".

لقد حاولنا كثيراً إقناع أنفسنا بأن التقرير الذي قدمه سفير إيطاليا الموقر بشأن البندين ١ و ٢ من جدول الأعمال في الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح متوافق مع الإطار المتفق عليه في الوثيقة CD/WP.565/Rev.1، ولكننا لم نستطع ذلك. وأعتقد أن هذا قد يؤدي إلى نقاش لا داعي له لأنه قد يوحي بأن تقرير المنسق سيناقش هنا. وبما أن الأمر ليس كذلك

فيما يتعلق بهذا التقرير، فإن الملخص الشخصي والمسؤولية الرئيسية يظان مسألة تخص الرئيس السابق لمؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لقد أحطتُ وبعناية علماً بتعليقات ممثل إيران. وتأكدوا أن الرئاسة الكولومبية ستواصل العمل وفقاً لما أُنْفِق عليه في الوثيقة CD/1907، أو CD/565/Rev.1 سابقاً.

السيد ريد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أولاً وقبل كل شيء، نرحب كل الترحيب بحضور السفيرة جيوكوندا أوييدا ريفيرا ولو أنه كان لفترة وجيزة. إنها مناسبة رائعة أن تتكلم هنا وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وقد رحبنا دائماً بالعمل الذي تقوم به هذه الوكالة باسم الأطراف الموقّعة على معاهدة تلاتيلوكو ومن هم مثلنا وغيرنا ممن اختاروا الانضمام إلى البروتوكولات. لقد كان عملاً قيماً جداً طوال السنوات، ويسعدنا أن نرى عمل التواصل الذي قامت به في مؤتمر نزع السلاح.

إن معاهدة تلاتيلوكو، بطبيعة الحال، تؤدي منذ أمد طويل دوراً مركزياً في تحفيز إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، كما أوضحت الأمانة العامة نفسها. وهي تساهم فعلاً، بروحها وفلسفتها، في انخراط الولايات المتحدة في العمل المتعلق بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية في مناطق متعددة من العالم. ونحن نواصل، كما أشارت الأمانة العامة إلى ذلك، وكما لاحظتم بلا شك في آخر رأي معلن لنا بشأن موقفنا، توسيع نطاق ذلك العمل ليشمل مناطق أخرى. وبقدر كبير من استلهم روح تلاتيلوكو نمد يدنا بهذا الشكل، ونشكرها على إشارتها إلى الجهد الذي قام به الرئيس مؤخراً من أجل إحالة البروتوكولات المتعلقة بمعاهدتي بليندابا وراوتونغا إلى مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة.

إنها لحظة تبرز فيها أحاسيس المرارة والحلاوة هذه التي نتلقى فيها نبأ مغادرة السفير إرنانديث. لقد كنا دائماً نثمن توجيهاته. ولربما ينبغي أن أقول، بنبرة من السعادة مع ذلك، إننا سنسمع على الأقل عن فلسفتكم في العمل مرة أخرى، ربما في فصل الخريف، إن لم يكن ذلك في وقت أقرب، أي في تموز/يوليه، بما أنكم انتقلتم إلى مهام ليست بعيدة كثيراً عن أعمالنا هنا.

وإنني، إذ استمعت إلى المداخلات العديدة الأخيرة لزملائنا بشأن السأم والضرر الإجرائيين اللذين يطبعان أساساً هذا التجمع هذه الأيام، لا يسعني إلا أن ألاحظ أن العبارات الواردة في ملاحظتكم بشأن وجود الإنتاجية أو عدمه قد يتردد صداها في الأشهر القادمة عبر ويست لاون في نيويورك في أويستر بي.

وختاماً، وبخصوص الملاحظات الأخيرة لزملائنا من الجزائر وباكستان وإيران، أشير إلى أن ما درجت العادة عليه منذ أمد طويل، ويرد في وثيقة الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية

العامّة المكرّسة لترع السلاح، وهي وثيقة قريبة من قلوب وفود بلدانهم وعزيزة عليهم، كما أُكّد مراراً، هو أن أحد الجوانب الأساسيّة للحوار والمناقشة هنا في مؤتمر نزع السلاح يتمثل في أن أي وفد يمكنه أن يثير أي مسألة مدرجة في جدول الأعمال في أي وقت يشاء. وأنا متأكد من أن زميلنا الإيطالي قد شاطرنّا أفكاره مؤخراً من ذلك المنطلق. وإننا نرحب بأفكاره، كما نرحب بالأفكار التي قدمها إلينا اليوم زميلنا الإسباني، وكذلك زملاؤنا اليابانيون والأستراليون قبل ذلك؛ وكلهم يتكلمون عن الصواب البيّن لمسألة إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية والطلب المتزايد بأن تبدأ المفاوضات بشأن تلك المعاهدة في أقرب وقت ممكن. ونحن نرحب كل الترحيب بتلك التعليقات من هذا المنطلق.

**السيد تاباجارا دي أوليفيرا (البرازيل) (تكلم بالإسبانية):** إن وفد البرازيل يأخذ الكلمة ليشتد قليلاً بصديقنا المغادر، أرتورو إرنانديث، وهو صديق طيب ودبلوماسي ذو مسار مهني رائع. إننا نتمنى له كل التوفيق. ونتمنى أن ينجح كما كان نجح هنا وأن تكون إنجازاته أبرز قليلاً مما استطعنا إنجازها هنا. وعلى أية حال، نتمنى له كل التوفيق وأتمنى أن نراه عما قريب ما دمنا نعمل جميعاً في الميدان نفسه. إنني أتمنى ذلك من أعماق قلبي.

**السيد بارودي (شيلي) (تكلم بالإسبانية):** شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس. وأود في البداية أن أرحب بوجود السفيرة جيوكوندا أوبيدا، الأمانة العامة لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأن أعرب عن تأييدنا الكامل للبيان الذي أدلى به سفير البرازيل الموقر. ونرحب ببيان الأمانة العامة لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وندعم جهود البلدان الأعضاء في الوكالة والبلدان المنتمة إلى المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية. ونرحب بالتنسيق بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ونأمل أن يتواصل توسيع هذه المناطق، وبخاصة في الشرق الأوسط. ونتمنى أن تتعزز الضمانات الأمنية السلبية بشكل ملموس وملزم، ونأمل أن يخلو العالم قريباً من الأسلحة النووية.

وختاماً، نأسف لمغادرة زميلنا، سعادة سفير المكسيك، ونتمنى له كل التوفيق في منصبه الجديد ومساره المهني.

**السيد هوفمان (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أيضاً أن أعرب عن تقديري لبيان الأمانة العامة لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي استمعنا إليه هذا الصباح. وأود أن أقول بهذا الخصوص إننا نولي أهمية كبيرة لدور المناطق الخالية من الأسلحة النووية في نزع السلاح النووي. وأضم صوتي إلى أصوات غيري في شكر السفير إرنانديث من المكسيك على التعاون الممتاز الذي أقمناه معه وأتمنى له حظاً سعيداً في منصبه الجديد.

ثالثاً، أود أيضاً أن أعلق باقتضاب على المسألة التي أثارها زملاؤنا من الجزائر وباكستان وإيران فيما يتعلق بمدخلة سفير إيطاليا الذي استمعنا إليه هنا بشأن تنسيقه

للمناقشات المتعلقة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وبالفعل، أشار زميلنا من الجزائر إلى أن المسألة قد نوقشت في مجموعته الإقليمية. ويمكنني أن أقول إنها نوقشت أيضاً في مجموعتنا الإقليمية. وإها لصدفة أنني أتولى حالياً دور المنسق. وعلى العموم - وأتكلم هنا بصفتي الشخصية وإن كنت أظن أنني أعبر عن شعور أوسع نطاقاً - أقول إن سفير إيطاليا كتب تقريره إلى الرئيس على النحو المتوخى وسيتم تعميمه على الدول الأعضاء من خلال الرئيس، على الدول الأعضاء؛ وأظن أنه قدم تقريره بصفته الشخصية في هذا المحفل. كما أظن أن هذا ليس إلاً أمراً من شأنه أن يساعد عملية الحوار في هذا المحفل.

وسأضيف، بصفة شخصية، أنني لست متأكداً مما إذا كان سيساعدنا في عملنا كثيراً خوفاً في هذه المسائل الإجرائية الدقيقة ونحن نواجه في الحقيقة تحديات لإحراز تقدم في عملنا الحقيقي. وقد قلتُ في مناسبة سابقة إنني لست متأكداً مما إذا كان هذا التناول لمسائل من هذا القبيل ينعكس بشكل جيد على مؤتمر نزع السلاح. وأظن أنه ينبغي لنا أن نعالج مجالات أفيد من هذه الأنواع من القضايا.

**السيد أسسكوبير (تركيا) (تكلم بالإنكليزية):** اسمحو لي بأن أبدأ بشكر الأمانة العامة لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. إننا نعتقد فعلاً أن هذه الوكالة قد تشكل نموذجاً جيداً للمناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية التي نفكر في إنشائها في المستقبل.

واسمحو لي، وقد أتيت لي الكلمة، أن أودع مبكراً سفير المكسيك العزيز. لقد سعدنا بالعمل معه وسنفتقده، ولكننا سعداء لأنه سيعود إلى بلده.

إني لم أكن أنوي أخذ الكلمة، ولكني فعلت ذلك للرد على تعليق سفير صربيا الموقر وملاحظة الأمانة التي أعقبته. وأعتقد أننا نجتاز ظرفاً حرجاً للغاية في مؤتمر نزع السلاح، وإلا ما كنا لننفق أياماً وساعات وأسابيع في الحديث عن مسائل من قبيل إعادة تنشيط المؤتمر والمجلس الاستشاري وما يجب فعله هنا وهناك، إن حصل أن حانت اللحظة بالفعل. إننا، بالتالي، نجتاز ظرفاً حرجاً للغاية في المؤتمر. ولذلك، نعتقد أنه من المهم جداً أن تضطلع أمانة المؤتمر بدور رئيسي في طرح المسائل الموحدة عوض إثارة المسائل الخلافية. فالمتوقع إذن من الأمانة أن تبدي التعليق بعد استشارة الأعضاء.

ولا شك في أن تركيا ستضطلع بدور مهم عندما يتعلق الأمر بمسائل من قبيل إعادة تنشيط المؤتمر أو إحراز تقدم، ونأمل أن يدرك الأعضاء والمراقبون والأمانة الظروف الحرج المهم الذي نجتازه.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** لقد أحطتُ علماً بتعليقات ممثل تركيا.

**السيد خليف (الجزائر) (تكلم بالفرنسية):** إن الوفد الجزائري يعتذر لطلبه الكلمة مرة أخرى، ولكننا تعرضنا على ما يبدو للتحدي. ونود أن نوضح البيان الذي أدلى به وفدنا آنفاً. وستكلم هذه المرة بالفرنسية لأن رسالتنا بالعربية لم تُفهم جيداً على ما يبدو.

إنه لا يبدو لي أن الوفد الجزائري قال إن هذه المسألة نوقشت في المجموعة الإقليمية، وربما لم نعرب عن رأينا بوضوح بشأن هذه المسألة.

ثانياً، إن هدفنا من الإدلاء ببياننا ليس التشكيك في ما إذا كان يحق لسفير إيطاليا أن يعرب عن وجهة نظره بخصوص المناقشات المتعلقة بالبندين ١ و ٢ من جدول الأعمال. فلدیه هذا الحق وفقاً للنظام الداخلي للمؤتمر. وهو حق نحن أنفسنا نعزه وهو مكفول للجميع.

إن ما كنا نرغب فيه هو أن يعكس تقرير المنسق، سعادة سفير إيطاليا، بشأن البندين ١ و ٢ من جدول الأعمال موقف الجزائر بشأن البند ٢ المعنون "منع الحرب النووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة".

**السيد أوشي (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية):** أولاً وقبل كل شيء، أود أن أنضم إلى زملائي الآخرين في الإعراب عن تقديرنا للرئيس وللأمينة العامة لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لقدمها إلى هنا لمخاطبتنا هذا الصباح. وأظن أن مداخلتها كانت مساهمة مفيدة للغاية في عملنا؛ فالمناطق الخالية من الأسلحة النووية مهمة جداً بالفعل. وقد شدد وفد بلدي على أهميتها في عدد من المناسبات، وكذلك على مسألة الضمانات الأمنية السلبية التي نعتقد أنها تحظى الآن باهتمام عالمي في مؤتمر نزع السلاح، وذلك بالنظر إلى القيود الجغرافية التي كانت تسري على المناطق الخالية من الأسلحة النووية وصعوبة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في بعض أرجاء العالم.

ثانياً، أود أن أقدم تحية الوداع إلى ممثل المكسيك الموقر الذي عملنا معه بشكل وثيق جداً في عدد من المحافل في جنيف. لقد استمتعنا كثيراً بالتفاعل معه ووجدناه مفيداً جداً ونتمنى له حظاً سعيداً في مساعيه في المستقبل.

وختاماً، أود أن أعلق على ملاحظات سفير صربيا الموقر وزميلنا الموقر من تركيا. فكما أشير إلى ذلك سابقاً في عدد من المناسبات في المؤتمر، فإن أيرلندا هي من البلدان التي انضمت حديثاً إلى هذا المؤتمر، فقد كان انضمامنا في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٩. ولذلك، فنحن نعرف جيداً ما يعنيه الجلوس على مقعد المراقب والمجادلة في قضية عضوية المؤتمر. ونشير بالتالي إلى أننا عضو في المؤتمر ونتعاطف كثيراً، كما قال سفيرنا في عدة مناسبات، مع طموحات بلدان أخرى في الانضمام إلى هذا المؤتمر. ونرى بالتأكيد أنه سيكون من المفيد جداً أن تقدم الأمانة ذلك النوع من المعلومات التي طلبها سفير صربيا.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أمل أن تحيط الأمانة علماً بتعليقات المندوبين.

السيد إرنانديث باسافي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب باقتضاب شديد عن امتناني للعبارة الحارة التي وجهها إلي الأصدقاء والزملاء في هذه القاعة هذا اليوم. وأود أن أقول إن تلك المشاعر متبادلة وأن أؤكد لكم تعاوني المتواصل والكامل في قضيتنا المشتركة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): قبل أن نختتم أعمالنا الموضوعية لهذا اليوم، أود أن أدعو المؤتمر إلى أن يتخذ قراراً بشأن طلبين للمشاركة في أعمالنا قدمتهما دولتان ليستا من أعضاء المؤتمر. ويرد هذان الطلبان المقدمان من غينيا والإمارات العربية المتحدة في الوثيقة CD/WP.563/Add.4. فهل هناك أي تعليقات على هذين الطلبين؟ وهل يمكنني أن أعتبر أن المؤتمر يوافق على دعوة هاتين الدولتين للمشاركة في أعمالنا، وفقاً للنظام الداخلي؟ لقد تقرر ذلك.

وتنتهي بهذا أعمالنا الموضوعية لهذا اليوم. وستُعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر يوم الأربعاء، ٢٢ حزيران/يونيه، الساعة ١٥/٠٠.  
رُفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.